Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

التمكين السياسي للمرأة الليبية بين التحديث والموروث الثقافي

دراسة وصفية تحليلية

جميلة احميد محمد لسود

قسم علم الاجتماع – كلية التربية زوارة/جامعة الزاوية

Jamila Ahmed Mohammed Lasoud

Department of Sociology

Faculty of Education, Zuwarah / University of Zawiya

G.elaswd@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/11/15 –تاريخ المراجعة: 2025/12/2– تاريخ القبول: 2025/12/26– تاريخ للنشر :2026/2/3

الملخص

تتناول هذه الدراسة قضية التمكين السياسي للمرأة الليبية باعتبارها ضرورة حضارية وتنموية شاملة تهدف إلى نهضة المجتمع وتحديثه، حيث تستعرض الورقة واقع التجاذب المستمر بين النصوص الدستورية والتشريعية التي تكفل حقوق المرأة وبين الموروث الثقافي والاجتماعي التقليدي الذي يعيق تفعيلها. كما تحلل الدراسة أبعاد التمكين المختلفة سواء كانت معرفية أو نفسية أو اقتصادية، مع التأكيد على أن الاستقلال المادي والتعليم يمثلان الركيزة الأساسية لتطوير الذات النسائية وتأهيلها لتجاوز "ثقافة العيب" والتنشئة التقليدية. وترصد النتائج هيمنة العقلية الذكورية على الهياكل السياسية الرسمية، مما يستوجب تبني استراتيجيات وطنية لتعزيز حضور المرأة في مراكز صنع القرار وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

وتنتهي الدراسة بضرورة تحديث القيم المجتمعية عبر الإعلام والمؤسسات التعليمية لخلق بيئة ديمقراطية تدعم المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة بعيداً عن التهميش، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الحداثة والجذور الثقافية للمجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي– الموروث الاجتماعي– المعوقات الاجتماعية

Abstract

This study addresses the issue of political empowerment of Libyan women as a comprehensive civilizational and developmental necessity aimed at the advancement and modernization of society. The paper examines the ongoing tension between constitutional and legislative texts guaranteeing women's rights and traditional cultural and social norms that hinder their implementation. The study analyzes the various dimensions of empowerment—cognitive, psychological, and economic—emphasizing that financial independence and education are fundamental pillars for women's self-development and their ability to overcome

the "culture of shame" and traditional upbringing. The findings reveal the dominance of a patriarchal mindset within official political structures, necessitating the adoption of national strategies to enhance women's presence in decision-making positions and activate the role of civil society organizations.

The study concludes by stressing the need to modernize societal values through media and educational institutions to create a democratic environment that supports women's effective political participation, free from marginalization, thus ensuring a balance between the demands of modernity and the cultural roots of Libyan society.

Keywords: Political Empowerment – Social Norms – Social Obstacles

المقدمة :

لم يعد من الصحيح طرح قضية المرأة على أنها قضية منفصلة عن قضايا المجتمع ، كما لم يعد مقبولاً معالجة إشكالية المرأة في المجتمع ضمن إطار من الاهتمامات والاحتياجات أو الطموحات الفردية للمرأة ، بل لابد من معالجة قضاياها ودورها في المجتمع من منظور حضاري إنساني يهدف إلى تصحيح المجتمع ونهضته بشكل تنموي وتحديثي شامل، لا يغفل الخصوصية التي تتميز بها حالة المرأة ، وهذا يتطلب إعادة النظر في أنساق بعض المفاهيم والقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية ، والقوانين والتشريعات السائدة في المجتمع وهذا لا يعني تجاهل الجذور والأصول الراسخة في البيئة الثقافية للمجتمع حتى لا يقع هذا الجديد في حالة الاغتراب عن ذاته كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية فلقد أصبح تمكين المرأة في الحياة السياسية اليوم يمثل مطلباً أساسياً من مطالب الحركات النسائية في العالم ، مقترنة بالمناداة بتواجد المرأة في مراكز اتخاذ القرار والتمثيل المتناصف للجنسين في الهياكل والمؤسسات المحلية والدولية ، إلا أن مسيرتها للحصول على حقوقها السياسية طويلة وليست سهلة في ذات الوقت، نظرا إلى العديد من العوامل، وربما يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمعات الإنسانية عبر كل الحقب التاريخية ، إذ كان الرجل ولا يزال هو سيد الموقف في شتى المجالات وخصوصا في المجال السياسي.

لذلك فإن هذا البحث يهتم بفحص التمكين السياسي للمرأة الليبية بين التحديث من جهة و النمط التقليدي القائم على أساس الموروث الثقافي الاجتماعي السلبي من جهة أخرى وما يتضمنه من قيم ومعايير وسلوكيات تؤثر على تقسيم العمل المجتمعي بين الذكور والإناث ، خاصة وأن المجتمع الليبي بصفه عامة يغلب عليه الطابع الذكوري ، وفيه من المدلولات والمعاني ما تؤكد عدم المساواة بين كل منهما ، وإن مجتمع البحث شأنه في ذلك شأن المجتمع الليبي، شهد تطورات في مختلف المجالات كانتشار المدن والتعليم ووسائل الإعلام والاتصال والحراك الاجتماعي والسياسي ولكنه لم تنل المرأة فيه مشاركة سياسية فاعلة.**ثانياً- مشكلة الدراسة:**

إن تفعيل دور المرأة وتمكينها من العمل في المجتمع يعد من أهم القضايا التي شغلت العديد من المفكرين والمهتمين بشأن المرأة في السنوات الأخيرة، وبالرغم من التطورات التي شهدتها المرأة على وضعيتها في المجال السياسي و تعد قضية تفعيل دور المرأة وتمكينها من المشاركة في سوق العمل والمجتمع من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام واسع من قبل

المفكرين والباحثين في الشأن النسوي خلال الآونة الأخيرة، وعلى الرغم مما تحقق من تحولات ملموسة في وضعية المرأة ضمن المشهد السياسي، والتقدم الجلي في انخراطها بمجالات مهنية متنوعة—لاسيما في قطاعي التعليم والصحة—نتيجة للمستوى التعليمي الرفيع الذي بلغته، واستناداً إلى ما كفله الإعلان الدستوري في مادتيه السادسة والسابعة (اللتين تؤكدان ضمان الدولة لكافة الفرص التي تتيح للمرأة حضوراً كاملاً وفاعلاً في الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الالتزام باحترام الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق وتحظر التمييز القائم على النوع الاجتماعي)؛و تبحث هذه الدراسة واقع البرامج والتشريعات الموجهة لتمكين المرأة سياسياً، مع رصد وتحليل أبرز التحديات والعقبات الاجتماعية والثقافية الموروثة التي تعيق أو تمنع مساهمتها في الانخراط بالعمل السياسي، و تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع التمكين السياسي للمرأة الليبية في ظل التجاذب بين النصوص التشريعية والموروثات الاجتماعية؟

ومن هذا التساؤل تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في الأتي :-

1. إلى أي مدى تساهم عمليات التحديث الاجتماعي في إثبات الذات النسائية وبلورة شخصية المرأة الليبية، بما يعزز من حضورها ومشاركتها الفعلية في مواقع صنع القرار وإدارة العمل السياسي؟
2. ما هي الحدود والضوابط الراهنة لمشاركة المرأة الليبية في المجال السياسي، وكيف تتحدد مساحة حركتها ضمن هذا السياق؟

ثانيا:أهداف البحث

1. العمل على توضيح وبيان مفهوم التمكين السياسي الخاص بالمرأة الليبية، مع استعراض الآليات والإجراءات الكفيلة بتفعيل هذا التمكين على أرض الواقع.
2. السعي نحو التعرف على طبيعة وحجم التأثير الذي يفرضه الموروث الاجتماعي بمختلف تجلياته على فرص وصول المرأة إلى مراكز السيادة والسلطة السياسية.
3. الكشف عن مدى فاعلية وتأثير مسارات التحديث الاجتماعي في تعزيز قدرات المرأة الليبية وتمكينها من إثبات حضورها في المشهد السياسي العام.
4. التعرف بدقة على الحدود والمساحات المتاحة لمشاركة المرأة الليبية، ورصد المعوقات التي تواجهها عند محاولة تقلد المناصب القيادية العليا في الدولة.

رابعا: أهمية البحث :-

1. رصد المعوقات الاجتماعية الفعلية التي تواجه المرأة الليبية، مما يوفر لصناع القرار والجهات المعنية قاعدة بيانات واقعية تساعد في صياغة سياسات وبرامج تمكينيه أكثر ملامسة للواقع.
2. تساهم نتائج هذه الدراسة في توجيه مؤسسات المجتمع المدني نحو المنظومات الثقافية والاجتماعية التي تحتاج إلى تغيير أو تحديث، بدلاً من التركيز فقط على الجوانب القانونية الصرفة.
3. تسليط الضوء على نماذج التحديث الاجتماعي الناجحة، وكيفية استثمارها لتعزيز ثقة المجتمع في قدرة المرأة على تولي المناصب السيادية والقيادية، بما يحقق التنمية السياسية الشاملة.

خامساً- منهجية الدراسة

سيتم استخدام المنهج الوصفي

الدراسات السابقة :-

1-: دراسة كل من أحمد مجدي حجازي ، وخليل عبد المقصود، بعنوان "مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والكلي للسيدات المعيلات لمحافظة الفيوم".2020

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى وصف مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والكلي للسيدات المعيلات بمنطقة الدراسة ، والتعرف على طبيعة العلاقة بين بعض متغيرات الدراسة ، ومستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات المبحوثات ، وتحديد درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلي لمستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات المبحوثات ، والتعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه السيدات وقد اختيرت محافظة الفيوم لإجراء هذه الدراسة الحالية عليها حيث تعتبر محافظة الفيوم هي إحدى محافظات إقليم شمال الصعيد، وقد بلغ مجتمع الدراسة في إلا جمالي بحسب ما ورد من مدرية الشؤون الاجتماعية بمركز اطسا وتوابعها بمحافظة الفيوم لعام 2011 بوجود نحو 429 سيدة معيلة وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة منها بنسبة 35 % من إجمالي عدد السيدات الميعلات بقرى الدراسة ، وبذلك يبلغ قوام هذه العينة (150) سيدة ريفية معيلة ،وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. لا توجد علاقة إقترانية معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05 بين مستوى التمكين السياسي للسيدات المعيلات المبحوثات وكل من متغير مهنة المبحوثة .
2. تبين من نتائج الدراسة أهمية التأثير الموجب لمتغير عمر المبحوثة على مستوى التمكين السياسي للسيدات المعيلات المبحوثات ، مما يعني أنه كلما زاد عمر المبحوثة كلما ارتفع مستوى تمكينها السياسي .
3. أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية التأثير الموجب لمتغير المستوى التعليمي للمبحوثة على كل من مستوى التمكين السياسي والكلي للسيدات المعيلات المبحوثات ، مما يدل على أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمبحوثة كلما ارتفع مستوى تمكينها السياسي والكلي .

3- دراسة كل من إنعام الشهابي ، وموفق محمد ، بعنوان "مشكلات تبوء المرأة للموقع القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية التجربة العراقية". 2019

وتدور مشكلة هذه الدراسة حول مدى مشاركة المرأة في الموقع القيادي ، والمعوقات التي تصادفها وتبعدها عن الموقع القيادي ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحديد الدوافع التي تدفع المرأة لتبؤ الموقع القيادي وتشخيص أهم المعوقات التي توثر في تبوؤها الموقع القيادي وكذلك السمات الواجب توفرها في المرأة القيادية

وأستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي والتاريخي أحيانا وبلغ حجم عينة البحث "122" امرأة في مختلف المواقع القيادية وتم اختيارها بشكل عشوائي طبقي في مختلف الوزارات العراقية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :-

1 - إن مستوي الرضا يؤثر على اتجاهات المرأة إلى العمل القيادي أي إن الرضا عن المؤسسة وعن إدارة العمل وعن العمل الذي تمارسه يؤثر بشكل سلبي أو ايجابي على تبؤ المرأة للمواقع القيادية .

2 – يؤثر مستوي الطموح لدى المرأة على تولي المواقع القيادية وكذلك تؤثر دوافع المرأة ورغباتها الشخصية والتزود بالخبرة والمعرفة على نبؤها المكانة الاجتماعية اللائقة والمرموقة.

3 – تتمثل المعوقات التي تواجه المرأة القيادية في المشكلات التنظيمية مثل كثرة متطلبات العمل وصعوبته ومشاكله ، ومحدودية المؤهلات والخبرة الوظيفية ونظرة القائد الإداري ، وعدم الثقة بقرارات المرأة ...الخ

مفهوم التمكين في التراث السوسيولوجي

أن مصطلح أو كلمة التمكين لها جذور تاريخية ودينية وثقافية وقد وردت في القرآن الكريم بعدة مواضع ، كما في قوله تعالي " **اللذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وأتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور**"[1]، وقوله عز وجل " **إنا مكنا له في الأرض وأتيناه من كل شيء سببا** "[2] ، إلا أن ألدلاله اللفظية له قد خضعت لبعض التحولات بمرور الوقت ، إن مصطلح التمكين أرتبط أيضاً بالجانب السياسي خاصةً بالنسبة للمرأة إذ يعد التمكين السياسي لها أهم الآليات الجوهرية في مسار الإصلاحات السياسية في إطار خطط التنمية والتحديث الشاملة والتي تراعي من خلالها تمكين المرأة سياسياً،

فالتمكين في اللغة أتى من الفعل" مَكُنَ " و" مكنته " من الشيء " تمكينا " جعلت له عليه سلطان وقدرة ، "فتمكن ، منه و استمكن منه "قَدُرَ عليه .[3]

واصطلاحاً : عملية منح السلطة القانونية أو تحويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل سياسي ما واتخاذ القرار داخل هذا العمل وتحمل المسؤولية فيه.[4]

أن مفهوم التمكين يشير إلى المشاركة وكل ما من شأنه أن يطور وينمي من قدرة ووعي المرأة لتحقيق ذاتها واستقلاليتها في مختلف الأصعدة المادية ، والسيكولوجية ، والاجتماعية ، والسياسية فهو في ذات الوقت يتيح للمرأة كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على المساهمة في بناء وتطوير مجتمعها ، وربما يتضح ذلك من خلال بعض أرأى الباحثين الذين يروا بأن التمكين هو" عبارة عن الإستراتجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات على أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها، بحيث تكون قادرة على العمل ومساعدة نفسها وغيرها وعلى زيادة مستوى الدخل وتحسين مستوى معيشتها ".[5]

ومن جانب آخر هناك من ينظر إلى مفهوم التمكين بأنه "نوع من الدعم الخارجي من قبل السلطة المستنيرة في المجتمع، وإعطاء مزيد من السلطة والمسؤولية للاتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد ليتمكنوا من الانجاز بشكل أكبر"، وهناك من ركز أيضاً على دور التمكين في زيادة النفوذ والقوة بالنسبة للمرأة وفي هذا الصدد عرّفت (فانيسيا ، Vanessa)

---

[1] سورة الحج ، ألآية 39 .

[2] سورة الكهف ، ألآية 83 .

[3] الفيومي ، المصباح المنير ، مادة " مَكُنَ " ، القاهرة : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ط3 ، 1999 ، ص 298 .

[4] سعد بن مرزوق العتيبي، أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية ، ورقة علمية للملتقى الإداري الخامس ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2004 ، ص 92.

[5] أماني صالح ، التمكين السياسي في الوطن العربي : الشروط والمحددات ، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر ، القاهرة ، جمعية دراسات المرأة والحضارة ، 2002 ، ص 232 .

تمكين المرأة بأنه " إضفاء مزيد من القوة على المرأة والقوة هنا تعني أن يكون للمرأة كلمة مسموعة ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة المؤثرة على المجتمع ككل ولذلك فهي ترى بأن التمكين هو عبارة عن زيادة النفوذ للمرأة . وفي ذات السياق عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين بأنه تقوية الأفراد ومنحهم الفرصة القانونية والتشريعية للانطلاق باستغلال طاقاتهم الذهنية الكاملة في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم بالعمل وتحسين الأداء والإنتاجية ، وهذا يتطلب الدفع بالمرأة وتوفير فرص أكبر لها إلى جانب الرجل للحصول على الموارد والتحكم فيها داخل المجتمع، أي أن التمكين هنا هو مشاركة المرأة الرجل مشاركة تامة في العمل وفي مراكز صنع واتخاذ القرارات السياسية.[1]

فالتمكين قي نظره "هو زيادة مستوى مشاركة المرأة والرجل في اتخاذ القرارات بما يدعم تنمية واستقرار التنظيمات والمؤسسات السياسية[2] ،وهناك من الباحثين من يرى بأن التمكين هو "التحكم في العلاقات الاجتماعية و الإنتاجية التي من خلالها تساهم المرأة في مختلف مجالات العمل الاقتصادية والسياسية و تسهم وفق ذلك في تحقيق رفاهية أسرتها ، وتقدم مجتمعها.[3] وبالتالي فإن التمكين يوصف بأنه "إستراتجية لتقوية الأفراد وإعطائهم الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتخاذ قرار على المستوى المحلي.[4]

أهداف التمكين وأنواعه :-

تتمثل أهداف التمكين بصفة عامة في إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته ، وما بداخلة من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل ، و زيادة الخيارات و تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المتاحة و تعزيز قدرات الأفراد على العطاء و الانجاز، ولعملية التمكين العديد من الأهداف منها ما يلي :

1- يعمل مع الأفراد من خلال دعم السيطرة على شؤون حياتهم و بيئتهم .

2- تهتم عملية التمكين بزيادة ثقة الفرد و زيادة الاستقلالية .

3- التحكم في شؤون الحياة الشخصية ، و زيادة الثقة بالنفس و القدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية باستقلالية و جعل الأفراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الآخرين لإحداث التغيير.[5]

وهناك أهداف تحديثية متفق عليها لمحتواها وعناصرها المتعددة في التمكين للمرأة تتمثل في :

---

[1] ليلى حماد الشناوي ، سياسات وبرامج الحد من الفقر ، دليل مرجعي برنامج التنمية البشرية ، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية ، 2006 ، ص 13 .

[2] أم العز علي الفارسي ، المرأة و المشاركة السياسية في ليبيا (1977 – 2005) ، القاهرة : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات ، ط1 ، 2008 ، ص 30 .

[3] أجلال حلمي ، أعادة الهيكلية الرأسمالية : تمكين أم تهميش للمرأة المصرية ، دراسة حالة لعينة من المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، القاهرة ، كلية الآداب ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2003 ، ص 161

[4] علي السلمي ، دراسة حول ملامح الإدارة الجديدة في عصر المتغيرات و انعكاساتها على إدارة التغيير ، الملتقى الإداري الثابت ، جدة ، إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري ، 2005 ، ص 154.

[5] جيمس غوستاف سبيث ، التنمية وتمكين المرأة التحديات و الرؤى ، ورقة بحث مقدمة إلى تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص 25

1- تعزيز إحساس المرأة بذاتها و قيمتها من خلال دعم قدراتها لتكون عاملاً أساسياً في توجيه التغيير الاجتماعي من أجل إيجاد نظام اجتماعي و اقتصادي و سياسي عادل على المستويين الدولي و الإقليمي .

2- دعم حق المرأة في الوصول و الحصول على الفرص و الموارد والخدمات بشكل عادل بما في ذلك التعليم و العمل ، وبلوغ الناصب القيادية فيه .[1]

أما أنواع التمكين : فتتمثل بصفة عامة في :-

1- التمكين الاجتماعي : الذي يركز على زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية ، محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الايجابية على مستوى الأسرة والمجتمع ، ورفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والعمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على أحداث التوازن في مسؤولياتها ودورها التنموي .[2]

2- التمكين الاقتصادي : ويهدف إلى زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل ومدى استفادتها من عائد المشاركة في التنمية، والعمل على تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات، من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية. ومن اهم مؤشرات التمكين الاقتصادي التي تتمثل في:-

1) زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة و زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها

2) زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المناقشة في سوق العمل .

3) المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل و بنفس الكفاءة .[3]

3- التمكين السياسي : الذي يتبلور في دعم المشاركة السياسية للمرأة ، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، ويتمثل التمكين السياسي بالنسبة للمرأة في :-

1) مشاركة المرأة في المجالس التشريعية على المستويات المحلية و المركزية .

2) مشاركة المرأة في الأحزاب و النقابات و المنظمات غير الحكومية و زيادة نسبة السيدات الحائزات على بطاقات انتخابية و نسبة مساهمتهن في التصويت .

3) زيادة فرص المساعدة في المشاركة السياسية من جانب المرأة .[4]

---

[1] صندوق الأمم المتحدة الألماني للمرأة ، مدخل سياسات النوع الاجتماعي ، مكتب غرب آسيا ، 2000 ، ص 35 .

[2] نشوى توفيق ثابت ، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية ، دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2004 ، ص 38 .

[3] أجلال إسماعيل حلمي ، رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة ، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، 2006 ، ص 12 .

[4] وفاء محمود فحجان ، مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش و التمكين ، دراسة ميدانية بمدينة غزة رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 2006 ، ص 39 .

مبادئ التمكين وأبعاده :-

يعتمد التمكين على عدة مبادئ أساسية وهي :-

1- مبدأ المشاركة : وهو من أهم المبادئ التي تساهم في تمكين المرأة والإحساس بمشكلاتها ، فكل فرد في المجتمع له حق المشاركة فيه وهي تقوم على" الوعي الذاتي وعلى الإدراك و الفهم" و من خلال الإحساس وإدراك ما حوله من مواقف تحتاج وتستدعي تدخله و تفعيل قدراته .[1]

3- مبدأ العدالة الاجتماعية : والذي يهتم بالتمكين كأداة وعملية يسعى من خلالها الفرد إلى أحداث وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد و مصالحهم .[2]

4- مبدأ المسؤولية : وهو يهتم بالتمكين كأداة و عملية للوصول إلى المعلومات و الحصول عليها شرطاً من شروط المسؤولية ، و إعطاء الفرص للأفراد بالمجتمع لمراقبة أدائهم و أداء الحكومة كما أن المسؤولية أداة فعالة لتصحيح الأداء و المطالبة و تبني مطالب و حاجات المواطنين .[3]

5- مبدأ المساواة القانونية في الحقوق والواجبات : وهي ترتبط بالمواطنة وهذا يتطلب العدالة والمساواة في التشريع بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم الفئوية أو المهنية إلى غير ذلك من جوانب انتماءات أفراد المجتمع.[4]

أما فيما يتعلق بأبعاد التمكين يمكن حصرهم في :-

1 - البعد المعرفي الإدراكي: والذي يتضمن فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية المرأة للرجل في الحياة ويركز هذا البعد على أمكانية المراجعة النقدية لخبرات المرأة لملاحظة وتحديد نقاط الضعف وأنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم هذه التبعية ، لذلك فهو يركز على فهم الحاجات لصنع الخيرات والحقوق القانونية التي قد تتعارض مع التوقعات الثقافية و الاجتماعية و يسعى إلى فهم السيطرة الذكورية السائدة بالمجتمع .

1- البعد النفسي : يهتم هذا البعد بمشاعر وسلوك المرأة ومدى قدرتها على إحداث تغيير في مجريات حياتها بنفسها ، ومدى خضوعها للرجل في اتخاذ القرارات.

---

[1] بسيوني محمد الحوالي ، موسوعة الدرر الزاهدة في المسلمين المعاصرة ، المجلد الأول ، السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الثاني ، نحو نظرية معاصرة ، قبرص ، 2004 ، ص 148-150 .

[2] سناء الخولي ، التغير الاجتماعي والتحديث ، جامعة الإسكندرية ، دار ألمعرفه الجامعية ، 2006 ، ص 101

[3] طلعت مصطفى السروجي ، رأس المال الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2009 ، ص 144

[4] عمر التومي الشيباني ، التربية وتنمية المجتمع العربي ، الدار العربية للكتاب ليبيا – تونس ، 2001 ص 30 .

2- البعد السياسي: و ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات المرأة في التحليل ،والتنظيم ،والحراك نحو التغيير ومشاركتها العمل الجماعي الذي سوف يزيد من وعيها بمسئولياتها ، وما يترتب عليه من إحداث تغيرات على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

3- البعد الاقتصادي: و يركز هذا البعد على أمكانية مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية التي تستطيع من خلالها ان تتحصل على دخول مستقلة ، كما يدعوا إلى ضرورة حصول المرأة على المصادر الإنتاجية و التحكم فيها لتحسين مستوى معيشة الأسرة.[1]

العوامل المساعدة لعملية التمكين :-

1 – التعليم : يقاس تقدم المجتمعات بمدى التقدم المتحقق في مجال التعليم فهو بدوره يؤثر بشكل مباشر ويتأثر بالتنمية والتحديث وهو أساس تحقيق التقدم لمعظم الأهداف الإنمائية ولتمكين الأفراد من العمل ، فالتعليم هو أحدى الأدوات الأساسية التي تساعد على تمكين الفرد ، فهو يرتقي بمستوى مساهمة المرأة والرجل في الأسرة و المجتمع، ويوفر لهما فرص أكبر بالعمل و تحمل المسؤولية فيه، وتحسين مستوى الثقافة و حسن المعيشة بالمجتمع وهو الذي يدعم أهداف التنمية البشرية واكتساب المعرفة و توظيفها في بناء القدرات البشرية والأنشطة المجتمعية ، فهو يساهم بالقضاء على الفقر والجهل و التهميش ضدها.[2]

فالتعليم يعتبر العصب الرئيسي لتمكين المرأة من مختلف مجالات العمل الاجتماعي، ذلك لأن تعليم المرأة يدعم تطوير قدراتها ويذلل الصعوبات والعراقيل التي تعترضها ويزيد من نسب مشاركتها بشكل عام في مختلف المجالات ويؤهلها للحصول على عمل مناسب من شأنه أن يدعم ذاتها وقدراتها ، وبذلك يعد التعليم أحد أهم العوامل المساعدة للتمكين فهو من أبرز العوامل التي ساهمت في خروج المرأة للعمل فالتعليم ساهم في أن تحمي المرأة نفسها ، وأن تكون لها هوية ذاتية قوية. [3]

2 – العمل : ومن منافعه تحسين المستوى المعيشي للأسرة ويؤمن للمرأة المستوى المعيشي الذي يوفر لها حياة كريمة ، و كذلك في اكتساب المرأة المزيد من الثقة بالذات ويحفزها إلى بذل المزيد من الجهد للتأكيد مكانتها ويدعم اعتمادها على نفسها لتأمين حاجتها ، فالعمل يدعم اقتناع المرأة بدورها كعضو فعال في المجتمع ، ويمكنها العمل من تولي المواقع القيادية بحسب قدراتها وخبراتها وكفأتها العلمية التي تحصلت عليها ،ويرفع من طموحها للحصول على الأفضل لنفسها ولمجتمعها .[4]

---

[1] أجلال إسماعيل حلمي ، رؤية مستقبلة لتمكين الاقتصاد للمرأة المصرية في محافظة القاهرة ، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ، 2006 ،ص6

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان ، تحرير مكتب العراق ، تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة ، تحرير وزارة التخطيط المركزي للإحصاء IRAO ، العراق ، ص 56 .

[3] أمال سليمان محمود العبيدي ، تطوير حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين و التفصيل دراسة توثيقية ، جامعة قار يونس الموقع الرسمي لمنتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية ، 2006 ، ص 6

[4] معن خليل عمر ، علم اجتماع الأسرة ، جامعة اليرموك ، عمان ، الأردن : دار الشروق ، ط1 ، 1994 ، ص 206

3- توفير الخدمات و الأنشـطة المجتمعية : وهذا يعني توفر العمل المنظم والهادف و الواعي مثل الجمعيات و النوادي و النقابات المهنية وغيرها من الأنشـطة التي تدعم مشـاركة المرأة ودمجها في المجتمع وتوعيتها من خلال إكسـابها الكثير من الخبرات من خلال بناء شـبكات اجتماعية والحصـول على المعلومات ومشـاركتها في تنمية مجتمعها ، وخاصـة وأن مفهوم التمكين يرتبط بمفهوم تحقيق الذات واتخاذ القرارات الحرة وتعزيز القدرات عبر المشـاركة الاقتصـادية والسـياسـية ، فضلاً عن ذلك هناك عوامل أخرى داعمة ومساعدة على تمكين المرأة من العمل السياسي تتمثل في :-

(أ)- شـبكات الدعم السـياسـي للمرأة وهي من العناصـر البالغة الأهمية لضـمان مشـاركة المرأة الرجل في بناء العمل بالسياسات المجتمعية وإعداد الخطط والاستراتجيات الإنمائية ، وتقديم المساعدة للمرأة لدعم دخولها في السياسة ألعامه من خلال عملها بمؤسسات المجتمع المدني.[1]

(ب)- التشـريعات التي ينص عليها القانون العام والدسـتور والتي تتمثل في التشـريعات الخاصـة بالانتخابات أو الأحزاب السياسية والتي تؤكد على إشراك و تمكين المرأة في العملية السياسية كمرشحة وناخبه وأن تضمن تخصيص قوانين داعمة لوصـول المرأة إلى المناصـب السياسية لضـمان التأكيد على دورها والحد من العوائق والحواجز التي تحول دون دخولها في العمل بالسياسة.[2]

(ج) - آليات عمل المنظمات النسائية والتي تعمل على وضـع السياسات و الإستراتجيات المتعلقة بالنهوض بالمرأة و دعم القدرات المهنية و توفير برامج تدريب بالعمل السياسي وتوعي المرأة بحقوقها وأهمية مشاركتها السياسية الفعالة.[3]

(د) - التأكيد على دور الأعلام في إظهار إيجابيات تمكين المرأة من العمل السـياسـي والمجتمعي، وتنوير الرأي العام بالدور المتميز للمرأة ، ونشـر حقوق المرأة وتوعيتها بواجباتها ومنحها التمثيل السـياسـي الصـحيح من خلال التأثير على الرأي.[4]

المرأة في الاتجاهات السياسية الحديثة :-

سادت في النظريات الحديثة العديد من التناقضات خاصة فيما يتعلق منها بالجانب السياسي، فكل منها يوظف المرأة لتأكيد مقولاته، فقد نضـجت تيارات مختلفة في القرن الماضـي تعمل على تحسـين مكانة المرأة ،حيث خرج الاتجاه الليبرالي ليمنح الحق للمرأة بالتخلص من فكرة الخضـوع للرجل و التحرر وبحقوقها بالعمل في المجالات المتعددة ، و بالعضـوية في الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، أما التيار المسمى بما بعد الحداثة جاء ليركز على مسـألة (النوع) وتبني وتطوير مفهوم المسـاواة بين الجنسـين باعتبارها قضـية توجب الدعوة لتثبيتها في السـياسـات الدولية والإقليمية ، وبإعادة صـياغة قانون الدولة الداخلي للملائمة مع المطلوب عالمياً ، فالمرأة في تاريخ الشـرق" قائدة، ومقاتلة، ومعلمة ، وممرضـة إلى جانب أنها مربية"،أما في الغرب فالاهتمام بالمرأة كان نتيجة تنموية ضـمن مفهوم النهوض بالاقتصـاد ، فجاء الاهتمام

[1] صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية والواقع ، مرجع سبق ذكره ، ص79

[2] هيفاء أبو غزالة ، المرأة العربية و الديمقراطية ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2014 ، ص 88 .

[3] شعله شعيب ، التمكين السياسي للمرأة العربية ودور المؤسسات الأهلية ، البحرين ،كلية الآداب ، 2007 ، ص ص65- 71 .

[4] محمد أحمد المقداد ، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003)، مجلة المنارة ، المجلد12 ، العدد1 ، 2006 ، ص 291

بالمرأة بمجال الســـياســـة خدمةً للاقتصـــاد بمعنى أنها ركزت على موضـــوع المرأة من خلال العلاقة المتبادلة بين النوع الاجتماعي والتوزيع الإنتاجي.[1]

التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة الليبية ومسالة التمكين : –

حضـــت المرأة الليبية بمكانة هامة عبر مراحل الزمن ، فقد أوكل إليها في الماضـــي مســـؤوليات كثيرة تمثلت في القيام بأعمال البيت والأســـرة معاً ، وبعض الأعمال الزراعية و الرعوية ، ولكن رغم كل الأدوار التي تقوم بها المرأة إلا أن ثقافة المجتمع الليبي عادة ما تغلب عليه بعض العادات والتقاليد السلبية الضاغطة .[2]

معوقات التمكين السياسي للمرأة الليبية:–

إن البحث عن معوقات تمكين المرأة يجعلنا نضـــع فرضـــية تنص على أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية التي وقفت عائقاً من تمكين المرأة الليبية في العمل السياسي سواء بالمشاركة أو بتمكينها من تولي بعض المناصب السياسية فيه وفيما يلي شرح هذه العوامل على النحو التالي :–

1– العوامل الاجتماعية والثقافية :–

تعتبر الثقافة السـلبية السـائدة في المجتمع من معوقات تمكين المرأة في المجال السـياسـي، ويتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسـات والاتجاهات المشـتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سـلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها للأدوار الجذرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. كذلك التنشئة الاجتماعية يمكن أن تكون معيقا ، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية. كما تعتبر التقاليد الاجتماعية الموروثة، وقد حصر المجتمع بنظرته الضيقة، وبخلفياته الثقافية والاجتماعية التقليدية والعرفية دور المرأة في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، كما أنه لم يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمسـتقبلها بشـكل حيادي، أو المسـاحات الكافية للاختيار، ووفق ثقافة المجتمع الليبي القائمة على "ثقافة العيب والحرام من جهة" وعلى اعتبار المرأة أماً وزوجة في المقام الأول، فقد تم تحديد دورها الأهم في أســـرتها فقط، وتقليص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية. وفي الحقيقة لم تكن هذه النظرة الثانوية للمرأة مقتصرة في تواجدها على الثقافة الليبية التقليدية بعاداتها الاجتماعية السلبية، ويرجع هذا التشوه بموروثنا إلى عصـــور الظلم والاســـتعمار الذي تعرضـــت له مجتمعاتنا فأنتج واقع مظلم ومحدود للمرأة وقد شـــوهت أســـمى معالم ديننا الإسـلامي بسبب التيارات المتشـددة ، فالإسـلام لم يظلم المرأة بل حضـها بالاعتراف بقيمتها ودورها كإنسـان له حقوق وعليه واجبات .[3]

[1]

[2] أم العز على الفارسي ، المرأة و المشاركة السياسية في ليبيا (1977–2005) ، مرجع سبق ذكره ، ص 88

[3] أم العز على الفارسي ، المرأة و المشاركة السياسية في ليبيا (1977–2005) ، مرجع سبق ذكره ،ص 81 .

فالدور الأســـري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل ، ونتيجة للظروف التي تمر بها من حمل و ولادة وتربية الأطفال، يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال الإدارية وما تتطلبه من متابعة، وتنفيذ، وجهد وسفر، ومن الاختلاط الدائم والحيوي مع الموظفين، وما تفرضه طبيعة العمل من تداخلات وظيفية يومية.[1]

2- **العوامل الاقتصادية :**

لعل من أبرز العوائق الاقتصـادية للمرأة التي حالت وتحول دون تمكينها مشـاركتها السـياسـية الفاعلة تتمثل في عدم قدرة المرأة على ممارسة النشاط الاقتصادي لغياب الذمة المالية المستقلة للمرأة، وانحصار المرأة العاملة في قطاعات أقل إنتاجي ، وبالتالي غياب الحرية الاقتصـــادية، إذ مازالت تابعة للرجل، فالمرأة لا تملك قرارها الاقتصـــادي، وهذا يؤثر على امتلاك قرارها السياسـي وخوض غمار الحياة العامة،فضـلا عن ذلك فان المعوقات الاقتصـادية التي تتحكم في الاسـتقلالية المادية لها ومساهمتها السياسية تتمثل في:

أ. تدني مسـتوى الدخل بشـكل عام ، وهو أحد أهم الدوافع لانخراط المرأة في العمل بالمجالات المختلفة دون التركيز على السعي للحصول على عمل يتطلب منها تكاليف وقدرة مالية وذاتية أو تولي مناصب قيادية .

ب. تدني دخل الأســـرة العام وهو أحد الأمور التي تؤدي إلى خروج المرأة للعمل واتجاهها إلى العمل بالقطاع العام والخاص ، وتفضيل العمل العام على الخاص رغم تدني الدخل فيه ، وذلك بسبب عدم وضوح الرؤية حول العمل في القطاع الخاص ومشقاته .

ج. تفضل المرأة العمل في دوام مرن وساعات محددة ومحدودة فمثلاً من الصباح إلى الظهيرة ، أو من الظهيرة حتى المســـاء ليتيح لها التوفيق بين التزاماتها الأســـرية والعمل وتحقيق الدخل ولذا تتجه إلى العمل بالتعليم والإدارة والتمريض الذي يوفر لها وقتاً مرناً في معظم الأحوال وهذا ما يقف عثرة أمام انخراطها بالعمل الســياســـي الذي يتطلب منها مسؤولية كبيرة ووقت أكبر من التفرغ لأداء واجباتها بالعمل بالسلطة واتخاذ القرار وحضور المؤتمرات والجلسات المختلفة فيه .[2]

د. ازدواجية العمل اليومي فإن العمل المنزلي يُلقي على عاتق المرأة في كل دول العالم تقريباً ، فكيف يمكن للمرأة أن تساهم في الحياة السياسية وليس لديها الكثير من الخيارات غير تلبية الحاجات الأساسية لعائلتها ،الأمر الذي يحد من أمكانية مشاركتها في الحياة العامة والسياسية وعدم توفير ظروف عمل ملائمة فيه .[3]

---

[1] مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم ، معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية : الواقع والطموح ، مجلة شؤون المرأة العربية ، مصر, العدد 141 ، 2010 ، ص 231.

[2] إيمان بشير محمد الحسين ، السمات و المهارات التي تتميز بها المرأة الأردنية و المعوقات التي تواجهها ، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن ، مجلة جامعة دمشق – المجلد 27 – العدد الثالث و الرابع – 2011 ، ص 450.

[3] أنعام عبد اللطيف الشهابي و موفق حديد محمد ، مشكلات تبؤ المرأة للموقع القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية ، مرجع سبق ذكره ، ص 626

هـ. تؤثر التحولات الاقتصادية في المجتمع على المرأة بصورة أكبر من الرجل فالمرأة في المجتمعات العربية لا تتمتع باستقلالية اقتصادية ، لذا فإن الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية ، يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام والسياسي .[1]

3- **العوامل السياسية:**

من العوامل التي تعيق المرأة من المشاركة والتمثيل في القرار السياسي هي غياب الديمقراطية والحريات السياسية، فكلما كان المجتمع يعيش في ظل مناخ من الحرية والمساواة، وفي ظل نظام سياسي ديمقراطي تكون فيه الدولة حارسة لحقوق وحريات المجتمع كلما كانت نسبة مشاركة المرأة وتواجدها في مراكز القرار السياسي أكبر.

1- إن النظام الأبوي والأيديولوجية العامة تظهر هيمنة الذكور بالمجتمع على مشاركة المرأة في السياسة، ويستخدم هذا العامل دور الجنسين كأداة ذات فاعلية إيديولوجية من قبل النظام الأبوي ألذكوري ، وقد أدى هذا بدوره إلى الحد من مشاركة وتمكين المرأة سياسياً على الصعيد العالمي وليس العربي والمجتمعي فقط .

2- إن هيمنة الرجال على المجال السياسي وعلى الأحزاب السياسية وثقافة الهياكل السياسية الرسمية هي واحدة من أهم العوامل السياسية التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة واعتبار هذه الأعمال هي من أعمال الرجال، وغالباً ما يتم تجاهل دور الذي تلعبه المرأة .[2]

3- تجد المرأة صعوبة في المشاركة بالحياة السياسية وأن تتمكن من التمكين التام فيه وفي مزاولته ، نظراً لضيق الوقت المتاح لها بسبب دورها المزدوج في المجالات الإنتاجية والانتخابية ، حيث يتم إعطاء الأولوية لدورها كأم وزوجة ولأن هذه المسؤوليات لا تترك لها الوقت المناسب للعمل في السياسة العامة .[3]

4- الفجوة بين المواد التشريعية والقوانين الدستورية التي تمكن المرأة من العمل السياسي فالواقع العربي والمجتمعي المعاش يميز بين المرأة والرجل في ممارسة السلطة واتخاذ القرار ، حيث تعطل تفعيل هذه القوانين وعدم تحويلها إلى حقيقة مجتمعية فاعلة جعلها تعوق عملها السياسي .[4]

5- ضعف فاعلية المنظمات النسائية العربية والمجتمعية وقلة الدعم الذي تتلقاه ، وغياب الاستراتجيات الموحدة والشاملة لدعم المرأة بالترشح أو التصويت ، أو لتعبئة الجهود لدعم النساء الأخريات للوصول إلى السلطة السياسية ، وخوض العمل السياسي والوصول إلى مراكز صنع واتخاذ القرار بالسلطة السياسية ومساعدتها على البروز بالساحة المجتمعية والتعريف بها .[5]

---

[1] إيمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

[2] عبد السلام لوير ، المشاركة السياسية للمرأة في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية المجلد 39 ، العدد الثاني ، 2006 ، ص 18

[3] إيمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

[4] صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع ، مرجع سبق ذكره ص 64 .

5 رضا الطبولي ، رئيسة منظمة "معاً نبني " ، في دراسة حول تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة ، الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 29 – 30.

6- طبيعة الأنظمة الانتخابية التي قد لا تشجّع ترشح المرأة وغالباً ما تعيّقه ، فالنظام الانتخابي السائد إذا لم يلعب دوراً هاماً في زيادة تمثيل المرأة السياسي فأنه لا يؤمن التمثيل المناسب لها كا ناخبة و مرشحة وقابلة للانتخاب فيه[1]

7- الافتقار إلى إطار تشريعي للتمييز الإيجابي لصالح المرأة : بل على العكس ففي العديد من الدول العربية هناك قوانين وتشريعات جائرة تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة ، وحتى أن نظام الحصة أو الكوتا ، أثار الكثير من الجدل بين تفعيله أو إلغاءه في حين أنه وكما أشارت العديد من الدراسات إلى أن إلغائه سوف يخفض نسبة تمثيل المرأة في العمل السياسي .[2]

8- انخفاض الأداء البرلماني و عدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة بوسائل الإعلام مما إلى بروز المعوقات الناجمة عن التيارات الاجتماعية والدينية والاقتصادية والثقافية السائدة وغياب المرأة عن مواقع صنع القرار بسبب قلة انتخابها وقد أضعفت هذه الظروف الأمنية والثقافية قدرة المرأة على المنافسة على قدم المساواة مع الرجل بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الطبقات العاملة أو المرأة الريفية فشكلت معوقاً أمام دعم المرأة و لتطوير وتعزيز قدرات المرأة بالعمل السياسي.[3]

9- **العوامل الشخصية:**

وهي تلك المرتبطة بالمرأة نفسها وتتضمن ضعف قدرة المرأة على تنظيم الوقت، والخوف من الفشل, وكذلك خوف النساء من تحمل المسئوليات الاجتماعية وعدولهن عن القيام بمهام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجه مدة طويلة وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية[4].

اثر الموروث الثقافي الاجتماعي على تمكين المرأة من العمل السياسي :-

يعتبر وضع المرأة و مرتبتها أقل شأن في كل ثقافة معروفة فإن قهر المرأة يعود إلى أعماق التاريخ في حضارات منطقتنا العربية القديمة و يمكننا تذكر موقف حمو رابي و تشريعاته عن المرأة[5] ، وبهذا الخصوص نشير إلى قول الفيلسوف الفرنسي" روجيه جارودي " بأن أول اضطهاد عرفه التاريخ هو اضطهاد النساء ، مما يجعل نسق الأسس التي يقوم عليها ذلك الاضطهاد خطوة ضرورية لنسق كل اضطهاد أخر".[6]

وهذا ما جعل قضاياها خاصة ومستقلة جداً لتشخيص والفهم ولمعرفة اثر مورثونا الثقافي والاجتماعي على المرأة لابد من فهم وضع وطبيعة المرأة بالمجتمع لنتمكن من تمكينها فيه إلى جانب شريكها الرجل فقد أشار أفلاطون في آراءه حول

---

1 فاطمة العباسي ، تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة ، الخبرات المقارنة لمصر وليبيا و تونس ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 15 – 16.

2 إيمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

[3] سلاف قاسوم ، خبيرة النساء المرشحات في كلاً من مصر وليبيا وتونس ، عن المنتدى شبه الديمقراطي الخبرات المقارنة لمصر و ليبيا وتونس ، خبيرة الشؤون البرلمانية ، بمشروع برنامج الدعم الانتخابي للأمم المتحدة ، تونس . ص 20 .

[4] حسن محمد العثمان ، مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الأردن , المجلد 21, العدد 3 ،2006 ، ص 11 .

[5] روندا مي ، بازيت وكاريل ريفرز ،الجسد والمصير ، ترجمة جمال صالح أبو نصر ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 145 ،2007 ،ص 158 .

[6] نهلة عبد الله الحربي ، تمكين المرأة لماذا وكيف ؟ المرأة بين القرآن و واقع المسلمين ، 2013 ، ص17

موضوع المرأة أن مفهوم وطبيعة المرأة له أهمية بالغة ، فلا يمكننا أن نفكر في طبيعة أي شي دون أن نتدبر بإمعان كيف تعمل هذه الطبيعة ، وكيف تؤثر الأشياء الأخرى في تلك الطبيعة الحقيقية للأشياء ، بل لابد من أن ننظر عن قرب إلى البيئة التي يتفاعل فيها الشيء مع غيره قبل أن نزعم أننا نعرف أي شي عن طبيعتها .[1]

و يرجع ذلك لأثر هذه الموروثات الثقافية والاجتماعية والتي تتمثل في :

1- الظروف و المعتقدات الاجتماعية : حيث مازال التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة و الرجل ، فقضية عمل المرأة خاضعة للتمييز بين مهن دون أخرى فجعلتها النظرة التقليدية والدونية لدورها ومكانتها ، تعمل لسد حاجات اقتصادية ومعيشية و ليس لتحقيق مكاسب ذاتية أو تنموا بشخصيتها .[2]

3- انغلاق المجتمع في إطار الأسرة والعائلة والقبيلة وهذا يجعل من ثقافة المرأة وكأنها جزيرة منعزلة في محيط دون أن يكون لها تفاعل وتواصل مع ما يحدث في العصر من تطورات ،فتخاف الجديد والتجديد بعملها ونشاطها بالمجتمع ، والعمل بمواقع تتطلب منها حركة و أسفار واتصالات اجتماعية أكبر ومتعددة.[3]

4- الثقافة المجتمعية السائدة تحدد أدواراً جامدة ومحدودة مسبقاً للرجل والمرأة : فا لكي يحدث التغيير لأبد من تفاعل المؤسسات الدينية ، والتعليمية ، والإعلامية لتغيير القيم والتقاليد السلبية فالمرأة الليبية تعيش في نظر البعض في دائرة تتفاعل فيها الأبعاد الثلاثية السابقة بالذكر وينعكس أثارها ونتائجها على كل سلوك أو تصرف أو عمل تقوم ،ولذلك نلاحظ أن المرأة الليبية دائماً مترددة ، لسبب بسيط وهو أن المعايير الليبية الحديثة و القيم الاجتماعية التقليدية لم تصل بعد إلى أتفاق مطلق وتوافق حول عمل المرأة العام وعملها السياسي بشكل خاص ، ودورها في المجتمع .[4]

فتأثير الموروث الثقافي والاجتماعي على تمكين المرأة من العمل السياسي يتمثل في مستويان :

- **الأول** : يؤثر في المرأة نفسها ، فهو يجعلها عرضة للتمييز والعنف و الرفض الأسري والقبلي لها ولعملها السياسي
- **الثاني** : يؤثر في المجتمع والبيئة التي تعمل فيها ومستوى مشاركتها وفاعلية دورها في توصيل صوتها ومشاركتها، وهذا العمل يجعلها عرضة للجمهور والرأي العام ويخلق مشاكل كثير هي في غنى عنها .[5]

اثر التحديث على التمكين السياسي للمرأة :-

لقد مر مجتمع البحث كغيره من المجتمعات الليبية بمراحل تطور وتحديث لتنمية مختلف الخدمات التعليمية ، وإتاحة فرص للعمل ، وتحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الصحية و وسائل الاتصال المختلفة التي تتيح له التواصل من خلال

---

[1] سوزان أوكين ، النساء في الفكر السياسي الغربي ، ترجمة عبد الفتاح إيمان ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، غير مؤرخ ، ص78.

[2] سميرة الهادي الزهاني ، علاقة التحديث بالتوافق ألقيمي في المساواة بين الأخوة الذكور والإناث ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

[3] هالة صقر وعبد الله سحاتة ، البرنامج البحثي حول " المرأة والعمل " أوراق وسياسات ، مركز البحوث الاجتماعية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، 2006 ، ص 10.

[4] الهيئة العامة للمعلومات ، المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف ، تقرير التنمية البشرية ، 2006 ، ص 65.

[5] إيمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، القاهرة ، رقم 3528 ، 2007 ف ، جمعية نهوض وتنمية المرأة ، 2007 ، ص 13

الإعلام والانترنت، فقد أثر تعليم المرأة على مساهمتها في القوى العاملة أسوة بالرجل وقد زاد عما كان عليه بالماضي لتتمكن المرأة من العمل بمختلف المهن وتولي بعض الوظائف القيادية بمختلف المؤسسات العامة .[1]

إن ما مرت به الدولة الليبية من تغيرات وتحولات ساهم في إحداث تغيرات جذرية و الانفتاح على العالم الخارجي فقد بدأت تشارك في المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تُعني بقضايا التنمية والتطوير، وبداء خروج المرأة إلى العمل لتحقيق مكاسب اقتصادية ، لتتحول إلى مواطنة متعلمة ومشاركة ولديها شعور وثقة بالذات وبكفاءتها الشخصية والعلمية ، لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية بدخلها، ولتنفتح عما حولها مستعدة للدخول في خبرات ومهارات جديدة وقد تم دعم المرأة لتشارك الرجل في اتخاذ وصنع القرار وشغل الوظائف القيادية بالعمل العام والسياسي .[2]

وقد اثر هذا التمكين للمرأة على زيادة دعم مشاركتها ولتيسير شؤونها فقد تم التصديق على بعض الاتفاقيات الدولية وخاصة الاتفاقيات المناهضة للتمييز ضد المرأة والتي تعني بالحياة العامة والسياسة وفي ليبيا قلائل من ساهمن بتجربتهن في ممارسة السلطة السياسية لأنها تعتمد في أي دولة على عنصرين أساسيين: العنصر الأول درجة وعي المجتمع ، والعنصر الثاني صحة النظام السياسي في الدولة ، وإذا ما أغفلنا ما يحيط بالعنصر الأول من ممارسات تقليدية وقيم وأعراف تؤثر في تنشئة المرأة فترضى لها الانزواء وعدم المشاركة في التنمية ، فإن العنصر الثاني رغم أهميته القصوى إلا أن سن التشريعات التي تعطي الإنسان مكنته بالتمتع بحقوقه ، فنجد من نلن قسطاً من التعليم يتدافعن لتولي وظائف تمكنهم من نيل رواتب نقدية وليس لتولي مناصب قيادية ومشاركة الرجل في صنع القرار وبالسلطة .[3]

ويؤثر التحديث على خلق بيئة اجتماعية وثقافية تدعم التمكين السياسي للمرأة الليبية في :-

1- التأكيد على القيم الديمقراطية الحديثة وغرسها في التربية والتنشئة الاجتماعية منذ البداية الأولى بالأسرة والمدرسة لبناء الشخصية الحركية والعقلانية مستقبلاً والتركيز على التعاون بتحمل المسؤولية وأدائها ، واحترام القوانين وتطبيقها بكل عدالة وبدون أي تمييز على أساس النوع .

2 – التأكيد على القيم الدينية السمحاء الوسطية التي تؤكد حرية العقل والفكر والتركيز على التعليم و رفعة وتحسين أخلاقها و مكانتها و الثقة بها و بقدراتها و كفاءاتها في أداء العمل أسوة بالرجل وفي إعطاءها حق المشاركة بالرأي و الحديث و القرارات المجتمعية.

3 – خلق برامج تعليمية ودورات تدريبية من قبل منظمات المجتمع المدني لزيادة ورفع مستوى الوعي السياسي ونشر ثقافة سياسية تؤكد على تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وبأهمية المشاركة السياسية لها.

4 – تغيير مفهوم المرأة حول العمل والدخول بميادين جديدة للعمل كالمؤسسات بالمجتمع المدني وممارسة السلطة والمشاركة في مراكز صنع واتخاذ القرار بالمجتمع وتغيير المفاهيم التقليدية بمفاهيم تحديثية حول قدرة المرأة في تقلد المناصب العامة والسياسية .

---

[1] علي الحواث وآخرون ، دراسات في المشكلات الاجتماعية ، طرابلس : منشورات المركز الإفريقي للبحث التطبيقي ،2010 ص 99 .

[2] مصطفى عمر التير ، مقدمة في مبادئ و أسس البحث الاجتماعي ، الإسكندرية شركة الجديد للطباعة والنشر ، 1999 ، ص 330 .

[3] فائزة الباشا ، التمكين السياسي للمرأة في ليبيا ، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

5- دعم وسائل الاتصال والإعلام للمرأة من خلال تثقيف المجتمع ودعم تمكين المرأة بالعمل السياسي لإبراز الحضارة والتجديد على واقعنا وذلك لدور الذي يلعبه التقدم العلمي التكنولوجي للمعلومات في توسيع مدارك العقل للمتلقي وغرس ثقافة المشاركة والإبداع والانفتاح الحضاري وليس في التشويه للمرأة والتشكيك بها. [1]

النتائج و التوصيات

اولاً: النتائج

1. توجد فجوة واضحة بين المواد التشريعية والدستورية التي تمنح المرأة حقوقها السياسية وبين الواقع المجتمعي الذي يعطل تفعيل هذه القوانين.
2. سطوة الموروث التقليدي حيث تؤثر ثقافة "العيب والحرام" والنظرة التقليدية التي تحصر دور المرأة في الإطار الأسري (كأُم وزوجة) بشكل كبير على تقليص دورها في التنمية السياسية.
3. أهمية التعليم كأداة تمكين لانه يُعد التعليم المحرك الرئيسي لتمكين المرأة؛ فهو يساهم في بناء هوية ذاتية قوية، ويدعم قدرتها على تذليل الصعوبات المهنية والاجتماعية.
4. غياب الذمة المالية المستقلة وضعف الاستقلال المادي للمرأة يؤثر سلباً على قدرتها في اتخاذ القرار السياسي وخوض غمار الحياة العامة.
5. تسيطر عقلية النظام الأبوي على الأحزاب والهياكل السياسية الرسمية، مما يجعل العمل السياسي يُصنف غالباً ك "عمل رجالي"، ويؤدي لتجاهل دور المرأة.

ثانياً: التوصيات

1. تطوير منظومة التنشئة الاجتماعية وغرس القيم الديمقراطية الحديثة ومبادئ المساواة واحترام القانون دون تمييز نوعي.
2. إيجاد إطار تشريعي يدعم وصول المرأة إلى المناصب القيادية، مع التأكيد على أن إلغاء نظام الحصة قد يخفض نسبة تمثيلها السياسي في المرحلة الراهنة.
3. توظيف وسائل الإعلام لنشر ثقافة سياسية واعية تبرز النماذج الناجحة للمرأة القيادية وتغير المفاهيم التقليدية السلبية حول قدراتها.
4. دعم الاستقلال الاقتصادي :توفير فرص عمل ومشاريع تضمن للمرأة دخلاً مستقلاً، مما يعزز ثقتها بذاتها ويوفر لها الإمكانيات المادية اللازمة للمشاركة في الأنشطة السياسية.
5. بناء برامج تدريبية ودورات متخصصة في العمل السياسي من قبل المنظمات النسائية لرفع الوعي بحقوق المرأة وتأهيلها لتولي المناصب السيادية

المراجع

[1] سلوى شعراوي جمعة ، تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين ، مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية بمؤسسة الأهرام ، 2001 ، ص 18

1) القران الكريم
2) أجلال إسماعيل حلمي ، رؤية مستقبلة لتمكين الاقتصاد للمرأة المصرية في محافظة القاهرة ، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ، 2006 .
3) أجلال حلمي ، أعادة الهيكلية الرأسمالية : تمكين أم تهميش للمرأة المصرية ، دراسة حالة لعينة من المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، القاهرة ، كلية الآداب ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2003 .
4) الفيومي ، المصباح المنير ، مادة " مَكُنَ " ، القاهرة : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ط3 ، 1999 .
5) الهيئة العامة للمعلومات ، المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف ، تقرير التنمية البشرية ، 2006 .
6) أم العز علي الفارسي ، المرأة و المشاركة السياسية في ليبيا (1977 – 2005) ، القاهرة : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات ، ط1 ، 2008 .
7) أمال سليمان محمود العبيدي ، تطوير حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين و التفصيل دراسة توثيقية ، جامعة قار يونس الموقع الرسمي لمنتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية ، 2006 .
8) أماني صالح ، التمكين السياسي في الوطن العربي : الشروط والمحددات ، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر ، القاهرة ، جمعية دراسات المرأة والحضارة ، 2002 .
9) أنعام عبد اللطيف الشهابي و موفق حديد محمد ، مشكلات تبؤ المرأة للموقع القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية
10) إيمان بشير محمد الحسين ، السمات و المهارات التي تتميز بها المرأة الأردنية و المعوقات التي تواجهها ، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن ، مجلة جامعة دمشق – المجلد 27 – العدد الثالث و الرابع – 2011 .
11) إيمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، القاهرة ، رقم 3528 ، 2007 ف ، جمعية نهوض وتنمية المرأة ، 2007 .
12) بسيوني محمد الحوالي ، موسوعة الدرر الزاهدة في المسلمين المعاصرة ، المجلد الأول ، السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الثاني ، نحو نظرية معاصرة ، قبرص ، 2004 .
13) [1] جيمس غوستاف سبيث ، التنمية وتمكين المرأة التحديات و الرؤى ، ورقة بجث مقدمة إلى تقرير التنمية البشرية لعام 2002 .
14) حسن محمد العثمان ، مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الأردن , المجلد 21, العدد 3 ،2006
15) سعد بن مرزوق العتيبي، أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية ، ورقة علمية للملتقى الإداري الخامس ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2004 .
16) سلاف قاسوم ، خبيرة النساء المرشحات في كلاً من مصر وليبيا وتونس ، عن المنتدى شبه الديمقراطي الخبرات المقارنة لمصر و ليبيا وتونس ، خبيرة الشؤون البرلمانية ، بمشروع برنامج الدعم الانتخابي للأمم المتحدة ، تونس .
17) سلوى شعراوي جمعة ، تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين ، مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتاجية بمؤسسة الأهرام ، 2001 .
18) سناء الخولي ، التغير الاجتماعي والتحديث ، جامعة الإسكندرية ، دار ألمعرفه الجامعية ، 2006 .
19) شعله شعيب ، التمكين السياسي للمرأة العربية ودور المؤسسات الأهلية ، البحرين ،كلية الآداب ، 2007.
20) صندوق الأمم المتحدة الألماني للمرأة ، مدخل سياسات النوع الاجتماعي ، مكتب غرب آسيا ، 2000 .
21) صندوق الأمم المتحدة للسكان ، تحرير مكتب العراق ، تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة ، تحرير وزارة التخطيط المركزي للإحصاء IRAO ، العراق .
22) طلعت مصطفى السروجي ، رأس المال الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2009 .
23) عبد السلام لوير ، المشاركة السياسية للمرأة في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية المجلد 39 ، العدد الثاني ، 2006 .
24) علي الحواث وآخرون ، دراسات في المشكلات الاجتماعية ، طرابلس : منشورات المركز الإفريقي للبحث التطبيقي ،2010 .

25) [1] علي السلمي ، دراسة حول ملامح الإدارة الجديدة في عصر المتغيرات و انعكاساتها على إدارة التغيير ، الملتقى الإداري الثابت ، جدة ، إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري ، 2005.
26) عمر التومي الشيباني ، التربية وتنمية المجتمع العربي ، الدار العربية للكتاب ليبيا – تونس ، 2001 .
27) فاطمة العباسي ، تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة ، الخبرات المقارنة لمصر وليبيا و تونس ، القاهرة ، 2012 .
28) ليلى حماد الشناوي ، سياسات وبرامج الحد من الفقر ، دليل مرجعي برنامج التنمية البشرية ، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية ، 2006 .
29) محمد أحمد المقداد ، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003)، مجلة المنارة ، المجلد12 ، العدد1 ، 2006 .
30) مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم ، معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية : الواقع والطموح ، مجلة شؤون المرأة العربية ، مصر, العدد 141 ، 2010 .
31) مصطفى عمر التير ، مقدمة في مبادئ و أسس البحث الاجتماعي ، الإسكندرية شركة الجديد للطباعة والنشر ، 1999 .
32) معن خليل عمر ، علم اجتماع الأسرة ، جامعة اليرموك ، عمان ، الأردن : دار الشروق ، ط1 ، 1994 .
33) نشوى توفيق ثابت ، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية ، دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2004 .
34) نهلة عبد الله الحربي ، تمكين المرأة لماذا وكيف ؟ المرأة بين القرآن و واقع المسلمين ، 2013 .
35) هالة صقر وعبد الله سحاتة ، البرنامج البحثي حول " المرأة والعمل " أوراق وسياسات ، مركز البحوث الاجتماعية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، 2006 .
36) هيفاء أبو غزالة ، المرأة العربية و الديمقراطية ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2014 .
37) وفاء محمود فحجان ، مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش و التمكين ، دراسة ميدانية بمدينة غزة رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 2006 .